آثار جائحة كوفيد-19
على المنطقة العربية
الشحيحة بالمياه

E/ESCWA/2020/POLICY BRIEF.5

مقدمة

كجرس إنذار، نبّهت جائحة كوفيد-19 العالم بأسره والمنطقة العربية إلى أنّ ضمان حصول الجميع على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية أساسيّ لحماية صحة الإنسان ورفاهه. فاليوم، من المسلَّم به

الشكل 1. ندرة المياه في المنطقة العربية، نصيب الفرد من إجمالي الموارد المائية المتجددة السنوية

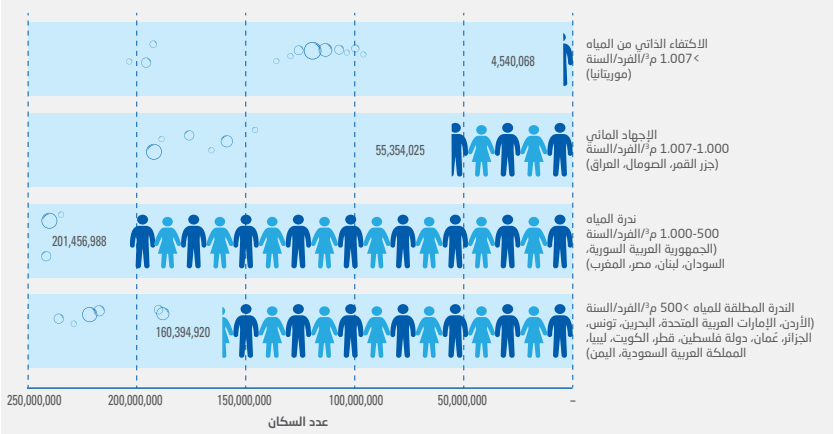

المصدر: ESCWA, Moving towards Water Security in the Arab Region, 2019.

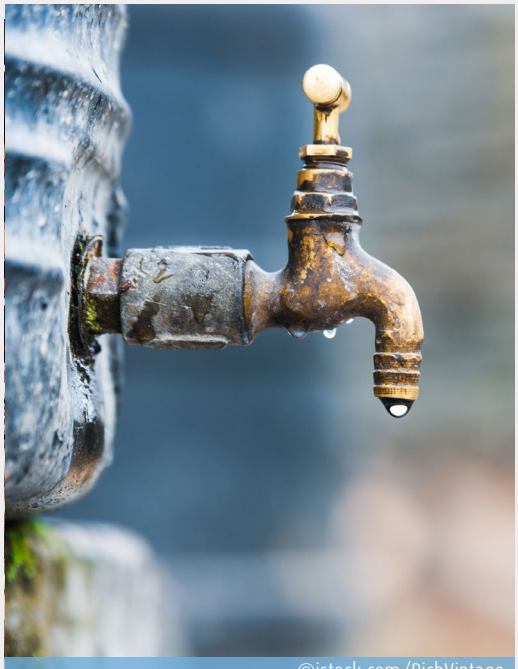

©istock.com/RichVintage

في جميع أنحاء العالم أنّ غسل اليدين بالماء والصابون أفضل وسيلة للوقاية من فيروس كورونا.

غير أنّ اتّباع هذه الممارسة البسيطة في الظاهر، التي تُعتبر مبدأً بديهياً من مبادئ النظافة الصحية، أمر معقّد للغاية في المنطقة العربية الشحيحة أصلاً بالمياه. ففي هذه المنطقة يعيش أكثر من 362 مليون نسمة بأقل من 1000 متر مكعب من المياه العذبة للفرد في السنة، ويُصنَّف 18 بلداً من البلدان العربية الـ 22 في خانة البلدان الشحيحة بالمياه (الشكل 1).

تقييم الأثر

زيادة الطلب على المياه

- من المتوقع أن يزداد الطلب على المياه لغسل اليدين في المنازل بمقدار 9 إلى 12 لتراً للفرد في اليوم، نتيجةً لتدابير الحد من انتشار جائحة كوفيد-19، أي بزيادة في طلب الأسر المعيشية على المياه نسبتها 5 في المائة في المتوسط. يعادل هذا الرقم أربعة إلى خمسة ملايين متر مكعب يومياً في المنطقة العربية (الشكل 2). ولا يشمل هذا التقدير المتحفّظ الزيادة المتوقعة في الطلب على المياه المنزلية، والذي قد ينتج من زيادة غسيل الثياب والتنظيف وغسل الأطعمة. ومما يزيد الوضع تعقيداً عدم كفاية إمدادات المياه المنقولة بالأنابيب وانقطاعها المتكرر في عشرة بلدان عربية لا ينعم فيها 70 مليون نسمة بإمدادات المياه المتواصلة.

- من المتوقع أن يكلّف الطلب المتزايد على المياه للاستخدامات المنزلية المنطقة العربية ما يقدر بـ 150 إلى 250 مليون دولار شهرياً، بهدف تلبية الاحتياجات الإضافية من المياه والناجمة عن تفشي جائحة كوفيد-19 (الشكل 3). في حين يتطلب التخفيف من آثار الجائحة تغيرات في أنماط السلوك والاستهلاك، فقد تؤدي هذه التغيرات إلى واقع جديد يتصف بارتفاع مستويات الإنفاق والطلب المنزليين على المياه أكثر من مستويات الإنفاق والطلب على المياه في الصناعة والزراعة.

المجتمعات المعرّضة للمخاطر

- أكثر من 74 مليون نسمة في المنطقة العربية باتوا أشدّ عرضةً للإصابة بفيروس كورونا، بسبب افتقارهم إلى المرافق اللازمة لغسل اليدين. نظراً إلى الضرورة الملحّة لنظافة اليدين من أجل منع تفشي فيروس كورونا، يزداد خطر انتشار العدوى في الأسر المعيشية التي تفتقر، في أماكن إقامتها، إلى مرافق لغسل اليدين بالمياه والصابون. ويؤثر ذلك سلباً على المجتمعات المعرضة للمخاطر في ثمانية بلدان عربية قدّمت بيانات في هذا الشأن في عام 2018 (الشكل 4).

- يفتقر نحو 87 مليون نسمة في المنطقة العربية إلى مصدر محسّن لمياه الشرب في مكان إقامتهم. ويفاقم ذلك خطر الإصابة بفيروس كورونا، لاسيما بين الفتيات والنساء، عند جلب الماء من الصنابير المتاحة للعموم. في حين تعمد بعض الأسر المعيشية في المنطقة إلى شراء مياه الشرب من بائعين خاصين عندما لا تتوفر مياه في الصنابير في مكان إقامتهم، لا تستطيع نسبة كبيرة من الأسر المعيشية تحمّل تكاليف الحصول على

الشكل 2. الزيادة المتوقعة في الاحتياجات اليومية من المياه للاستخدامات المنزلية، نتيجة لازدياد غسل اليدين وقايةً من فيروس كورونا في المنطقة العربية (مليون متر مكعب في اليوم)

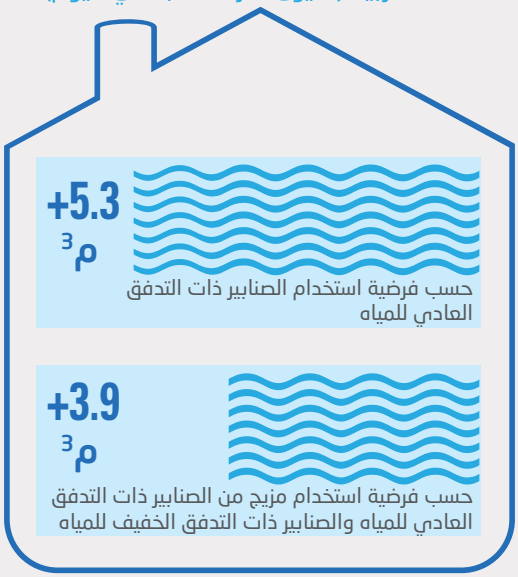

المصدر: حسابات الإسكوا.

الشكل 3. زيادة الإنفاق على المياه للاستخدامات المنزلية في المنطقة العربية

الشكل 4. الأشخاص الذين يفتقرون إلى مرافق غسل اليدين بالماء والصابون في بلدان عربية مختارة (مليون)

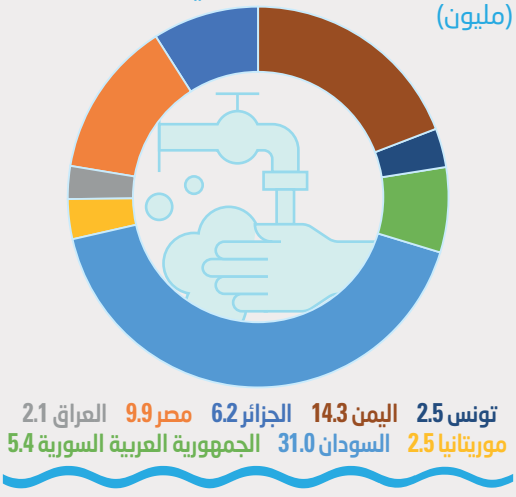

المصدر: WHO/UNICEF, www.washdata.org.

المياه من مصادر خاصة بديلة عن الدولة، فتستعين بمصادر عامة، مثل الآبار والصنابير المتاحة للعموم. ويحدث ذلك أيضاً في المجتمعات الريفية وضواحي المناطق الحضرية والأحياء العشوائية غير المتصلة بشبكات إمداد المياه. وغالباً ما تتولى الفتيات والنساء إحضار المياه من هذه المصادر المتاحة للعموم التي يستعين بها كثيرون، مما يزيد من خطر إصابتهنّ بفيروس كورونا. وقد تتضرر القدرة على الوصول إلى الصنابير المتاحة للعموم، والقدرة على إيصال المياه بواسطة شاحنات الصهاريج، من حظر التجول ومن القيود المفروضة على التنقل دعماً للجهود الحكومية الرامية إلى احتواء الفيروس.

- من المتوقع أن يكون 26 مليون لاجئ ونازح داخلياً أكثر عرضة لخطر الإصابة بفيروس كورونا بفعل افتقارهم إلى ما يكفي من خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. يعيش اللاجئون والنازحون داخلياً عادة في مخيمات مكتظة ومساكن عشوائية تفتقر إلى حدّ أدنى من خدمات المياه والصرف الصحي، ما يزيد من خطر إصابتهم بالأمراض المنقولة عن طريق المياه وبفيروس كورونا. ومما لا شك فيه أنّ أي توقّف في برامج المعونة الإنسانية الموجّهة لهم سيفاقم هذا الوضع، وسيعرضهم لمخاطر أكبر، مما سيؤثر أيضاً على المجتمعات المضيفة لهم وسيؤجج التوترات.

- تشير بعض التقارير إلى أن إمدادات المياه قد تُقطع عمداً، وقد تتعطّل كنتيجة غير مباشرة للعمليات العسكرية في بعض المناطق المتضررة من الصراع في المنطقة العربية. وهذا الأمر يزيد من المخاطر المحدقة بصحة الإنسان تحت وطأة جائحة كوفيد-19. يشكل ذلك مخاطر إضافية على المجتمعات المحلية المعرضة للمخاطر، لا سيما النساء والأطفال الذين يعيشون في ظل الصراعات. لقد دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى وقف الأعمال العدائية، للحد من انتشار الجائحة في المخيمات، وللحؤول دون وقوع مزيد من الضغوط على مرافق الرعاية الصحية المنهكة أصلاً وعلى المجتمعات المحلية المعرضة للمخاطر.

- سكان الأراضي العربية الواقعة تحت الاحتلال أكثر عرضة للإصابة بفيروس كورونا لأنهم لا يستطيعون الوصول بحرية إلى الموارد المائية، ولأنهم غير قادرين على إدارة خدمات المياه والصرف الصحي وتوفيرها بشكل مستقل عن الكيان المحتل. يحتاج نحو 1.8 مليون فلسطيني إلى مساعدة في مجالات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. ففي قطاع غزة، وهو أحد أكثر المناطق كثافة سكانية في العالم، لا تنعم إلا أسرة معيشية واحدة من أصل عشر أسر بالقدرة على الوصول غير

لاجئون يجمعون الماء من البئر

أطفال يساعدون امرأة مسنة على ملء دلائها بالماء من مضخة متاحة للعموم في دوبرا خيرة قرب صنعاء

سبيل مياه متاح للعموم في إحدى ضواحي بيروت

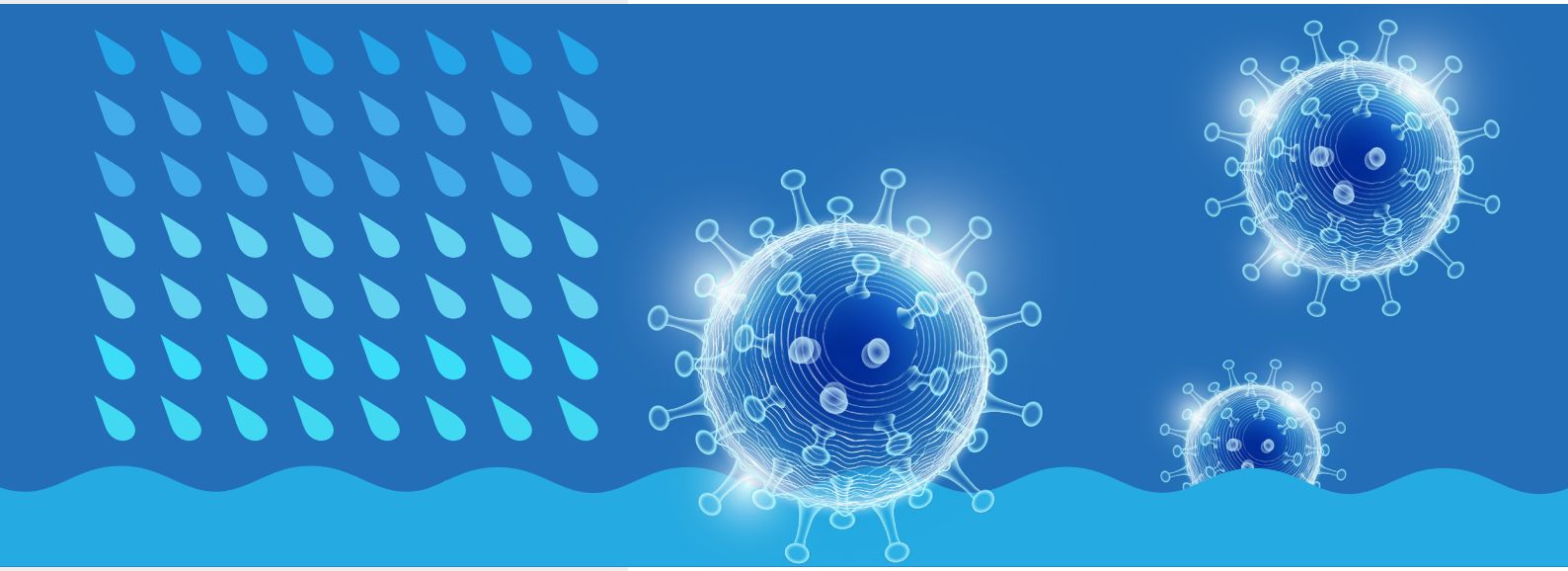

المقيَّد إلى المياه الآمنة. ويواجه سكان غزة تحدياً مزدوجاً يتمثل في قلة المياه وفي تردي جودتها في آن واحد.

مرافـق المياه ومياه الصرف

- يتعرّض مزوّدو خدمات المياه والصرف الصحي لصعوبات متزايدة في سعيهم إلى مواصلة توفير خدمات المياه والصرف الصحي وإدارتها بأمان، نتيجةً لزيادة الطلب على المواد الضرورية، وتقييد حركة هؤلاء المزوّدين، والقصور في استرداد التكاليف. إنّ تفشي جائحة كوفيد-19، وما ينتج عنه من زيادة في الطلب على خدمات المياه والصرف الصحي الحسنة الجودة، يتطلّب من مقدمي الخدمات ضمان استمرارية إمدادات المواد الكيميائية اللازمة لفحص المياه ومياه الصرف ومعالجتها. وبموازاة ذلك، قد تزداد حركة الموظفين تقييداً، إما لخضوعهم للحجر الصحي، وإما بسبب اتّقائهم الإصابة بالعدوى. وبفعل تناقص الموارد المالية نتيجةً للآثار الاقتصادية للجائحة، من المتوقّع أن يتخلف الزبائن عن سداد فواتير المياه، وأن تقلّل الموارد المخصّصة عادة لتنفيذ ما يستدعيه توفير المياه من عمليات وإدارة وإصلاحات.

- كلّما زاد استهلاك الموارد المائية، زادت الحاجة إلى معالجتها. من المتوقّع أن تؤدي زيادة استهلاك المياه نتيجةً لازدياد متطلبات التنظيف والتعقيم إلى زيادة مياه الصرف الصحي المنزلية التي يجب معالجتها بسبل آمنة. ويشكّل ذلك مهمة عسيرة في البلدان حيث لا تزال معالجة مياه الصرف محدودة، وحيث تتدفق المياه الملوثة إلى المياه السطحية والساحلية وتتغلغل في موارد المياه الجوفية. وتنشأ مخاوف مماثلة من ضرورة التخلص الآمن من المعدات الطبية الخطرة، تجنباً لتلوث المياه السطحية وتسرّب المواد الخطرة إلى المياه الجوفية.

المياه من أجل الأمن الغذائي

- مع اتساع رقعة جائحة كوفيد19- في العالم بأسره، من المتوقع أن يتفاقم الإجهاد المائي بسبب زيادة تخصيص الموارد المائية للقطاع الزراعي، وذلك بغية التعويض عن انخفاض صادرات الغذاء من البلدان المنتجة للأغذية. يعتمد العديد من البلدان في المنطقة العربية على الواردات من الأغذية، ولا سيما المواد الغذائية الأساسية والأغذية الغنية بالبروتينات. وتستورد المنطقة 65 في المائة من القمح الذي تحتاجه. والزراعة هي بالفعل أكبر مستهلك للمياه في المنطقة، إذ يستأثر هذا القطاع بـ 84 في المائة من إجمالي عمليات سحب المياه. وقد تسعى بعض البلدان العربية إلى زيادة الإنتاج المحلي للتعويض عن أي نقص مرتقَب في واردات الأغذية، مما قد يحوّل وجهة الموارد المائية الشحيحة أصلاً من القطاع المنزلي إلى القطاع الزراعي. وقد تُتخذ تدابير مماثلة على مستوى القرى والأسر المعيشية لسدّ ذلك النقص المرتقب، مما يؤدي إلى زيادة ضخ المياه من الموارد المائية السطحية والجوفية.

أراض زراعية في نابل، تونس

استجابات على مستوى السياسات

تحت وطأة جائحة كوفيد-19، التي نبّهت إلى الأهمية القصوى لخدمات المياه والصرف الصحي، ينبغي للحكومات وضع توافر خدمات المياه والصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة على رأس أولوياتها، تحقيقاً للهدف 6 من أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وإعمالاً لحق الإنسان في المياه والصرف الصحي.

ينبغي ضمان الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي، حتى لمن لا يستطيع تسديد كلفتها. يشكّل توفير خدمات المياه لمن قُطعت عنهم إمدادات المياه، أو للمقيمين في الأحياء العشوائية، ضرورة ملحة للحؤول دون تفشي عدوى فيروس كورونا. وقد اتخذ عدد من الحكومات ومشغلي مرافق المياه تدابير استثنائية لإعادة ربط هؤلاء بشبكة الخدمات، ولإعفاء المواطنين من دفع رسوم المياه لفترة مؤقتة، وذلك بهدف التخفيف من الأعباء الاقتصادية الملقاة على عاتقهم بسبب تفشي الفيروس. وهذه التدابير هي ممارسات فضلى يجدر الاقتداء بها في جميع البلدان العربية.

ينبغي للحكومات إعطاء الأولوية لتوفير مرافق المياه النظيفة وغسل اليدين والصرف الصحي المأمون في حالات الطوارئ في المناطق المقطوعة عن هذه الخدمات، وينبغي لها تنسيق ما يترتب على ذلك من إجراءات. يستدعي توفير هذه الخدمات والمرافق ضمان الوصول الآمن إلى نقاط جمع المياه المتاحة للعموم في الأوقات التي تُفرض فيها قيود على التنقل، وذلك في المناطق التي تفتقر إلى الماء في أماكن إقامتها، وتوفير مرافق ملائمة لغسل اليدين بالصابون في هذه النقاط. ومن الضروري الاستمرار في توفير خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وتوسيع نطاقها، في مجتمعات اللاجئين والنازحين داخلياً وفي المجتمعات المضيفة.

ينبغي ألا يُستخدم الحرمان من المياه كسلاح من أسلحة الحرب في المناطق التي تعاني من الصراع والاحتلال. ويشمل ذلك ضمان عدم تعطّل الهياكل الأساسية والخدمات المتصلة بالمياه، أو الاستيلاء عليها، أو تدميرها. وينبغي تنفيذ وقف إطلاق النار للسماح بتقديم خدمات المياه الأساسية للجميع.

ينبغي عبر سلاسل إمداد المواد الكيميائية المستخدمة للتنظيف والتعقيم ضمان وصول الواردات الأساسية إلى المحتاجين إليها. في ما يتعلق بالهياكل الأساسية للمياه، ينبغي عدم وضع أية قيود على استيراد أو تصدير المعدات والكلور والمواد الكيميائية الأخرى اللازمة لضمان توفير خدمات المياه والصرف الصحي على نحو كاف وآمن. وعلى الحكومات الامتناع عن الحد من صادرات السلع الغذائية الأساسية التي تعتمد عليها البلدان التي تعاني من ندرة المياه. كما يجدر بالبلدان المستوردة للأغذية أن تنظر في وضع استراتيجيات لتنويع الواردات.

ينبغي للحكومات الحريصة على الإبقاء على مخزونات كافية من الغذاء أن تولي الاهتمام الواجب للموارد المائية المتاحة في خطط تعزيز الإنتاج المحلي للمحاصيل الاستراتيجية. ينبغي لأي زيادة في الإنتاج المحلي للأغذية أن تكون مدروسةً ومتناسبةً مع الموارد المائية المتاحة، وينبغي تنسيق هذه الزيادة مع الجهات المحلية المعنية بالمياه ومع سلاسل القيم الزراعية.

ينبغي الدعوة إلى الاستخدام المقتصِد للمياه. توجد اليوم فرصة فريدة من نوعها لرفع مستوى الوعي بشأن هدر المياه، في ظلّ تغير السلوكيات المتعلقة بغسل اليدين وتطهيرهما للوقاية من تفشّي فيروس كورونا. وينبغي إطلاق حملات للتوعية العامة بشأن أوجه التدفق المنخفض، وللتوعية بضرورة إغلاق الصنبور بالمعصم أو بمحرمة ورقية عند غسل اليدين أو تنظيف الأسنان، وشراء غسالات تستهلك القليل من المياه، وتحسين الكفاءة في استخدام المياه في الزراعة.

ينبغي للحكومات تصنيف مشغّلي مرافق المياه كمقدّمين أساسيين لخدمات المياه، وإعفاؤهم من القيود المفروضة على التنقل، من أجل ضمان استمرارية هذه الخدمات. الحكومات مدعوة إلى دعم تقديم الخدمات، وضمان إمكانية الحصول على التسهيلات الائتمانية لتمويل استمرار العمليات، أو تقديم ضمانات لدفع الفواتير غير المحصلة في حال توقفت عمليات الجباية. ويجدر بمقدمي الخدمات الاستعانة بالتكنولوجيات عن بعد، حيثما أمكن، للحد من عدد الموظفين المطلوب حضورهم شخصياً في مكان العمل. ويجدر تقديم تسهيلات للدفع عبر الإنترنت في المرافق العامة، ما لم تكن هذه التسهيلات متاحة بالفعل.

ينبغي لمقدمي خدمات المياه اتخاذ مزيد من التدابير لضمان جودة العمل في شبكات معالجة المياه ومياه الصرف الصحي. ينبغي زيادة أخذ عيّنات المياه ورصد نوعية المياه وفحصها على نطاق أوسع. وعلى مقدمي الخدمات معالجة مياه الصرف الصحي المجموعة من المجتمعات المتضررة، ومن المرافق الصحية التي قدّمت الرعاية للمصابين بفيروس كورونا، معالجةً ملائمة لا تقتصر على تصفية هذه المياه أو التخلص منها في الطبيعة.

ينبغي وضع إطار إقليمي للتعاون لتحديد ونشر أفضل الممارسات المتعلقة بالإدارة والتصريف المأمونين والمستدامين للمواد المبيضة والمطهرة والنفايات الطبية والخطرة. الهدف من ذلك هو الحؤول دون نشوء أزمة في إدارة النفايات تهدد الموارد المائية الساحلية والجوفية، نظراً إلى القدرة المحدودة على معالجة مياه الصرف في بعض البلدان العربية.

رؤيتنا: طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار
رسالتنا: بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة، نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلّ إنسان.
www.unescwa.org

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

20-00149